DOI: https://doi.org/10.31272/jae.i146.1332
Available online at: https://admics.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/admeco

مجلة الادارة والاقتصاد
Journal of Administration & Economics

Mustansiriyah University
College of Administration & Economics

P-ISSN: 1813 - 6729
E-ISSN: 2707-1359

التنويع الاقتصادي في العراق في ظل اجراءات السياسة المالية وتقلبات أسعار النفط

هدى مهدي البياتي
اقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، كربلاء /العراق
Email: Huda.mahdi@uokerbala.edu.iq, ORCID ID:\ https://orcid.org/

غصون كاظم عبيد آل جارالله
اقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، كربلاء /العراق
Email: ghasun.k@uokerbala.edu.iq, ORCID ID:\ https://orcid.org/

المستخلص

يهدف هذا البحث الى الوقوف على واقع التنويع الاقتصادي في العراق في ظل تقلبات اسعار النفط العالمية واجراءات السياسة الماليةالمتمثلة بدراسة الايرادات العامة والايرادات النفطية وغير النفطية في العراق وقياس التنوع فيها باستخدام بعض مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي حيث اتضح ارتفاع المساهمة النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي مع تراجع حاد لمساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين هذا الناتج وانخفاض التنويع الاقتصادي في هذه القطاعات ،رغم توفر الامكانات المالية والبشرية في العراق التي تؤهله ليكون من البلدان الاكثر تنوعا من الناحية الاقتصادية الا ان الظروف الاقتصادية والامنية التي مر بها حالت دون تحقيق ذلك مما جعل الاقتصاد العراقي رهينة الاختلافات الهيكلية والبنيوية والتي انعكست بشكل واضح على الاداء الاقتصادي فيه، لذا يوصي الباحثان بضرورة زيادة المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة تمهيدا لتعزيز التنويع الاقتصادي.

معلومات البحث

تواريخ البحث:
تاريخ تقديم البحث: 27 / 2 / 2024
تاريخ قبول البحث: 13 / 11 / 2024
عدد صفحات البحث 166 - 173

الكلمات المفتاحية:
التنويع الاقتصادي - السياسة المالية - اسعار النفط .

المراسلة:
أسم الباحث: هدى مهدي علي
Email: Huda.mahdi@uokerbala.edu.iq

1. المقدمة

ان تنويع القاعدة الاقتصادية بشكل عام وهيكل الصادرات بشكل خاص يعد من المسلمات المهمة للسياسة الاقتصادية، والحل يكمن في تطوير القطاعات الاقتصادية المؤهلة اقتصاديا ومن ابرزها القطاع الصناعي وزيادة المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ،اذ ينبغي اجراء تنويع القاعدة الانتاجية في اطار السلع والخدمات والاسواق الدولية فهي سبيل آمن لتحقيق النمو الاقتصادي وهذا يتطلب سلسلة متعاقبة التأثير في الهياكل البنيوية للاقتصاد الوطني في العراق، وتكمن اهمية البحث في تسلط الضوء على التنويع الاقتصادي كأداة مهمة في تنمية الهيكل الانتاجي والايرادات في بلدان العالم المختلفة ومنها العراق والوقوف على اهمية تنويع الايرادات وخاصة الايرادات غير النفطية في اقتصاد ريعي احادي الجانب مثل العراق اما هدف البحث هومقاربة اقتصادية بين التنويع الاقتصادي والسياسة المالية المتمثلة بالإيرادات وخاصة غير النفطية منها وتكمن مشكلة البحث في بيان الى اي مدى استطاع العراق من الاعتماد على الايرادات غير النفطية في ظل تقلبات اسعار النفط العالمية بل وعلى التنويع بشكل عام .وينطلق البحث من فرضية مفادها ان اعتماد مبدأ التنويع الاقتصادي يمكن ان يؤدي الى التخفيف من المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي من جراء تقلبات اسعار النفط العالمية تم اعتماد الاسلوب الوصفي والاستقرائي النظري وذلك بالاعتماد على المعطيات الجزئية وصولا الى المعطيات الكلية.

2. هدف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق الامور الاتية :-
1- رؤية اقتصادية للتنويع الاقتصادي في اطار السياسة المالية وتقلبات اسعار النفط العالمية في العراق.
2- مقاربة اقتصادية بين التنويع الاقتصادي والسياسة المالية المتمثلة بالإيرادات وخاصة غير النفطية منها.

3- قياس التنويع الاقتصادي باستخدام مؤشر هيرشمان-هرفندال.

3. أهمية البحث :

يكتسب البحث اهميته من النقاط الاتية:

1- من كونه يسلط الضوء على التنويع الاقتصادي كأداة مهمة في تنمية الهيكل الانتاجي والايرادات في بلدان العالم المختلفة ومنها العراق .

2- الوقوف على اهمية تنويع الايرادات وخاصة الايرادات غير النفطية في اقتصاد ريعي احادي الجانب مثل العراق.

4. الجانب النظري

1.4 مفهوم السياسة المالية

السياسة المالية هي أقوى أنواع السياسات الاقتصادية، إذ إن تطور أهداف السياسة الاقتصادية وانتقال اهتماماتها كان لابد معه أنتقال هدف اهتمام السياسة المالية إلى تحقيق عدة اهداف اهمها المحافظة على مستوى التشغيل الكامل الذي وصلت إليه البلدان من خلال استخدام السياسة المالية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ومكافحة التضخم على المستوى الكلي ومن ثم إتباع الإجراءات الضرورية (السياسة المالية) لمكافحة التضخم في قطاعات معينة طبقاً لنوعيته لإعادة التوازن بين العرض والطلب.[19]

اذاً السياسة المالية يمكن تعريفها بأنها مجموعة القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات العامة أن تطبقها في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال اعادة توزيع أعبائها بين الأفراد، في حين إن التعريف الحديث للسياسة المالية يركز بصورة أساسية على الوسائل المستخدمة، إذ تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من السياسات الحكومية التي تستخدم الوسائل المالية من نفقات عامة وضرائب وقروض ووسائل نقدية وموازنة....الخ لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية.[7]

2.4 أهمية السياسة المالية في التنوع الاقتصادي

تعد السياسة المالية أحد السياسات الاقتصادية المهمة التي تروم الدولة من خلالها لتحقيق عدة غايات، وهذا الأمر مرهون في مدى قدرة الدولة في معالجة عجز الموازنة دون أن يخلق اضطرابا كبيرا في الاستقرار الاقتصادي، وهذا الامر يتعلق بطبيعة الوسائل المستخدمة في تمويل هذا العجز إذ أن الوسائل المعتمدة في تمويل عجز الموازنة قد يكون له اثار ايجابية أو سلبية على النمو الاقتصادي.

حيث يمكن للدولة ان تتوجه للتنوع الاقتصادي من خلال ادوات السياسة المالية (الضرائب والانفاق الحكومي)، إذ تستطيع الحكومة من خلال التأثير في هذه الادوات أن توجه الاقتصاد على وفق السياسة المرسومة له، فإذا ما كان الاقتصاد يعاني من الركود أو الكساد تستطيع الحكومة أن تستخدم أدوات السياسة المالية التوسعية وتنشط الأنفاق الاستثماري أو الإنفاق على السلع الاستهلاكية من خلال توفير القروض الحكومية وبأسعار منخفضة، وقد تحدث الحكومة على اختلاف مستوياتها عجزاً في وقت ما أو تحقق فائضاً في موازنتها في أوقات أخرى، ويبدو أن العجز أو الفائض في الموازنة الحكومية دليل على أن السياسة المالية توسعية أو انكماشية، إذ يشير العجز إلى سياسة مالية توسعية في حين يشير الفائض إلى سياسة مالية انكماشية.[16]

وتتعدد أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة وفق نموذج الدولة المتدخلة أو الدولة المنتجة في العصر الحديث ويمكن اعتبار كل من النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة أبرز أدوات السياسة المالية ومن ادوات السياسة المالية:-

1- النفقات العامة: وهي من أبرز أدوات السياسة المالية ويقصد بها مجموع المبالغ النقدية التي تنفقها الدولة لإشباع الحاجات العامة.[21]

2- الأيرادات العامة: وهي المبالغ النقدية التي تحصلها الدولة من مصادرها المختلفة.

3- الموازنة العامة: وتعرف بأنها خطة مالية للحكومة تحتوي على تقديرات للإيرادات وللنفقات العامة للفترة المالية المقبلة.[25]

3.4 السياسة المالية والهيمنة النفطية

أيقنت بعض دول العالم نتيجة لتجاربها الطويلة في ادارة اقتصادها الكلي بأنه لا مخرج من حلقة الفقر والنهوض بمفاصل الاقتصاد الوطني وجعل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامجها موضع التطبيق العملي إلاّ من خلال التنويع الاقتصادي وتوسيع تشكيلة الإيرادات العامة من خلال تطبيق وتوجية ادوات السياسة المالية بما يخدم عملية التنويع الاقتصادي، سواء من خلال تنمية مصادر إيراداتها التقليدية أو من خلال إيجاد مصادر جديدة، إلى جانب تصحيح مسار مؤسسات القطاع العام وفسح المجال أمام القطاع الخاص ليؤدي دوره المؤثر في إدارة الاقتصاد الوطني .

إمّا في الاقتصادات الريعية وخصوصاً تلك التي تعتمد على مورد النفط، فإن الايرادات النفطية تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة للدولة مقارنة مع الإيرادات العامة المتأتية من المصادر التقليدية (الضرائب، والرسوم) وبما أن الإيرادات النفطية تكون عادة بالعملة الاجنبية فمن الطبيعي أن تلجأ الحكومة الى البنك المركزي لتحويل هذه العملة إلى عملة محلية لتغطية نفقاتها الداخلية، هذه العملية تؤدي إلى زيادة عرض النقد كون البنك المركزي يقوم بتنقيد العملة الاجنبية أي تحويلها إلى عملة محلية عن طريق الاصدار النقدي الجديد وبالتالي زيادة السيولة المحلية الناجمة عن زيادة الانفاق الحكومي والذي يعد المصدر الاساس في خلق السيولة. [15] ومن أهم الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدولة للحد من ظاهرة الهيمنة المالية للنفط هي[10]:-

1- **دعم القطاع الصناعي:-** يعد القطاع الصناعي المحرك الاساسي للاقتصاد فهومن أبرزالأنشطة الاقتصادية وذلك للدور الريادي الذي يمارسه في التأثيرعلى رفع مستوى الانتاج وخلق وظائف جديدة وتشجيع الاستثماروإعادة تأهيل المنشآت الصناعية

الحكومية التي تعرضت للتدميرودعم المنتوجات الصناعية المحلية وإلزام الوزارات ومؤسسات الدولة بشراء احتياجاتها من منتوجات الصناعات الوطنية لتشجيع الصناعات المحلية. [6]

2- **دعم القطاع الزراعي:-** يأتي القطاع الزراعي في مقدمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق التنمية والتنويع الاقتصادي كونه يعمل على توفير الأمن الغذائي اضافة لدخول منتجاته كمواد اولية لمختلف الصناعات. [24]

3- **دعم قطاع الخدمات:-** من اهم ما يشتمل عليه قطاع الخدمات هو قطاع السياحة التي يعد من الموارد المهمة لتوفير العملة الصعبة، ولجعل هذا القطاع يساهم كمصدر من مصادر الايرادات غير النفطية فأنه يجب العمل على تأهيل وتطوير البنى التحتية في كافة المجالات.[22]

5. الجانب التطبيقي

1.5 التنوع الاقتصادي (المفهوم والاهمية والتحديات وتقلبات اسعار النفط في العراق)

يشكل التنويع الاقتصادي أحد أساسيات التنمية المستدامة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية سواء في تعدد أنواع السلع والخدمات او الأسواق بما فيها الدولية.

2.5 مفهوم التنويع الاقتصادي

يمكن تعريف التنويع الاقتصادي بانه تنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي او تنويع مصادر الايرادات في الموازنة العامة [4]كما وصف التنويع الاقتصادي على انه العملية التي تشير الى اعتماد مجموعه متزايدة تتشارك في تكوين الناتج. [23]اي التنوع الاقتصادي عادة يشير الى تنويع الصادرات وتطبيق السياسات التي تهدف لتقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع التي غالبا ما تكون عرضة للتقلبات الاقتصادية. [18]

3.5 أهمية التنويع الاقتصادي

يستخدم التنويع الاقتصادي لتحول الاقتصاد من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل الى اقتصاد متعدد المصادر بحيث توزع على عدد من القطاعات الاقتصادية المختلفة لغرض مواجهه التقلبات الاقتصادية والصدمات وتأتي اهميه التنويع الاقتصادي من كونه يجنب الاقتصاد الصدمات الخارجية كذلك زياده في المكاسب وخلق فرص عمل قادره على استيعاب الايدي العاملة العاطلة عن العمل من خلال تفعيل دور القطاع الخاص [i]لان القطاع النفطي بشكل عام ليس من القطاعات القادرة على استيعاب الايدي العاملة بسبب اعتماده الرئيسي على استثمارات الرأسمالية الكبيرة اي انها كثيفة راس المال وليس كثيفة العمل,فضلا عن ان نوعيه العمالة التي يتطلبها هذا القطاع هي عمالة ذات مهارات عالية، لهذا الصناعة النفطية لا تستطيع ان تولد بصوره مباشره فرص عمل كافية لذا فان التنويع بعيدا عن النفط من شانه ان يؤدي الى تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى كالزراعة والصناعة و له اثره الواضح في زيادة القوه العاملة وتقليل نسبه البطالة في الاقتصاد. كما يساهم التنويع الاقتصادي في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة كون ان معظم الدول لا سيما النامية تتصف اقتصاداتها بانها احاديه الجانب اي انها تعتمد في ايراداتها على مورد اقتصادي واحد كالنفط وان التنويع يكون من خلال اعطاء دور اكبر للقطاعات الانتاجية التي سوف تقلل من تأثير الصدمات التي يحدثها انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الوطني وما يؤثر ايجابا في تشغيل عدد كبير من العاطلين بسبب تهيئه باقي القطاعات وبالتالي تقليل نسبه الفقر.[5]

4.5 التحديات التي تواجه التنوع الاقتصادي

يواجه التنوع تشابكات وتحديات عديدة ومن هذه التحديات عدم استقرار الامني والاقتصادي والسياسي وذلك بسبب الاحتلال الامريكي الذي جعل من العراق ساحة للصراعات السياسية والاقتصادية فضلا عن الى عدم وجود رؤيه استراتيجية اقتصادية من قبل الدولة ،حيث اصبحت الحاجة لتنويع الاقتصاد العراقي اكثر الحاحا مع كثره الدعوات من قبل المختصين واشار الباحثين حول اهميه التنوع يكون عن طريق خلق قاعدة انتاجيه متنوعه للاقتصاد العراقي لما يمتلكه من موارد مالية ومادية وبشرية تؤهله للنهوض بمتطلبات التنوع الاقتصادي والابتعاد عن السمة الريعية التي لازمت النشاط الاقتصادي العراقي ،ويستحوذ قطاع النفط على 90% من الناتج المحلي الاجمالي ومن اهم اوجه الاعتماد على النفط هو اعتبار سعر البرميل كمثبت مالي للسياسة المالية، وفي ضوء اسعار النفط يتم تحديد الايرادات العامة السنوية وكذلك الاوضاع المالية المرهونة بهذا القطاع [17] يعد الناتج المحلي الاجمالي من اهم المؤشرات التي تعبرعن النمو الاقتصادي اي انه يعبرعن الاقتصاد الكلي للبلد.

الجدول (1) يبين نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2010-2020)

السنة	مساهمة القطاع الصناعي	مساهمة قطاع الخدمات	مساهمة القطاع الزراعي
2010	2.139323	23.46045	4.865306
2011	2.902258	21.61722	4.693729
2012	2.822118	21.59064	4.276317
2013	2.35084	22.51306	4.87886
2014	1.891739	22.19063	4.8663
2015	2.042104	33.98627	4.748309
2016	2.252869	2.239662	3.874272
2017	2.609176	1.845183	2.812169
2018	1.796217	17.21674	1.95073
2019	1.999527	25.77367	3.334401
2020	0.800000	32.20000	1.330000

نلاحظ من الجدول اعلاه ضعف مساهمات القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي، وذلك بسبب الاعتماد الكلي على القطاع النفطي والذي يمثل المصدري الرئيسي للإيرادات ،ومن الجدول اعلاه نلاحظ مدى ضعف مساهمة القطاع الصناعي في حين لو تم استغلال هذا القطاع بالشكل الصحيح فيمكن ان يشكل مصدر مهم للإيرادات والجدول الاتي يوضح اجمالي الصادرات النفطية وغير النفطية.

الجدول (2) يبين إجمالي الصادرات في العراق للمدة (2010-2020)

السنة	اجمالي الصادرات الغير نفطية (مليون دولاراً)	اجمالي الصادرات النفطية(مليون دولاراً)
2010	174	51590
2011	221	79460
2012	296	93913
2013	214	89555
2014	182	83799
2015	191	51136
2016	90	41208
2017	215	57344
2018	125	86235
2019	485	81100
2020	156	46673

ومن خلال الجدول رقم (2) يظهر بوضوح هيمنة الصادرات النفطية على النشاط التصديرية، فقد تجاوزت الصادرات النفطية ومشتقاتها 95% من مجموع الصادرات، وتراوحت باقي الصادرات بين 1% و5% من مجموع الصادرات مما يعني غياب شبه كامل لهذا النشاط، وبالمقابل تركزت الاستيرادات على السلع الاستهلاكية وغياب السلع الإنتاجية ومستلزمات الإنتاج، وذلك يعود الى غياب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر في العراق، إن الوقوف على حقيقة ميزان المدفوعات العراقي للمدة المذكورة يظهر أمرا بالغ الخطورة مضمونه الاعتماد كليًا على الإيرادات النفطية، وإن النمو في الناتج المحلي الإجمالي المشار إليه يمثل نموا في الإيرادات النفطية، وتكمن وراء ذلك دلالات اقتصادية عميقة أهمها إن الاقتصاد العراقي بات دالة لسوق النفط، وهذا ماانعكس فعلا منذ منتصف2014 حالما انخفضت أسعارالنفط عندها دخل العراق في نفق الأزمة المالية. [11]

5.5 مقومات التنوع الإقتصادي

عانى العراق من الحروب ومن الحصار الاقتصادي الذي انهك ودمر بنيته التحتية وانعكس ذاك كله على تراجع معدلات النمو ،وحاول صناع القرار الاقتصادي والسياسي في العراق بالتعاون مع المنظمات الدولية لرسم التوجهات الجديدة للاقتصاد العراقي ولجمع شتات ما تبقى منه قدر الامكان والنهوض بالاقتصاد العراقي من خلال استغلال المقومات المتمثلة بالموارد البشرية والطبيعية اذ يمتلك العراق العديد من مقومات النهوض التي بالإمكان استفادة منها لجعله من الدول المزدهرة اقتصاديا ومن هذه المقومات:

1- **الموارد الطبيعية:** الطبيعة هي المعين للإنسان على امتداد تاريخه الطويل وقد منْ الله على العراق بوفرة هذه الموارد المتمثلة بالأراضي الصالحة للزراعة والمياه والمعادن والنفط، حيث تبلغ مساحة الاراضي الزراعية في العراق (181 مليون) دونم والمستغلة منها تمثل 28% من اجمالي الاراضي الصالحة للزراعة حيث استخدام هذه الاراضي بشكل صحيح يمكن ان يؤدي الى ارتفاع الاكتفاء الذاتي وتقلص الفجوة الغذائي ويعد قطاع الزراعة من اهم القطاعات في تنويع الهيكل الاقتصادي. [1]

2- **الموارد المائية:** يمتلك العراق نهري دجله والفرات والذي يقدر واردهما السنوي (70) مليار متر مكعب اضافه الى معدلات مياه الامطار الموسمية واذا استخدم هذا المورد بشكل صحيح فسوف يؤدي الى النهوض بالقطاع الزراعي الذي تعد المياه المورد الاساسي الذي تحتاجه الزراعة.

3- **الموارد المعدنية:** يمتلك العراق موارد معدنية كثيره ويأتي النفط في مقدمة هذه الموارد حيث يحتل العراق المرتبة الثالثة من ضمن دول المصدرة للنفط.

4- **الموارد البشرية:** تعد الموارد البشرية من اهم مقومات العلوم والتكنولوجيا اذا احسن استخدامها واداراتها بشكل صحيح ،حيث العديد من الدول الصناعية المتقدمة تفتقر للموارد الطبيعية كاليابان والمانيا ويعد العقل البشري هو الموارد الاساسي لهذه الدول ،ويتسم الشعب العراقي بارتفاع معدل النمو السكاني ويقدر عدد سكان العراق بنحو (43.53)مليون نسمه لعام 2021 وتعد القوى العاملة اهم عناصر انتاج المهمة في الاقتصاد العراقي خاصة اذا كانت تتمتع بمستوى عالي من التعليم والتدريب.[1]

6.5 أزمة أسعار النفط

تعرضت أسعار النفط الخام لتراجع كبير في منتصف 2014، لتنهي مرحلة استقرار سعري استمر أربع سنوات بعد تعافي الاسواق النفطية من تبعات الازمة المالية في 2008، ويُعد هذا ثالث أكبر انخفاض خلال الثلاثين سنة الماضية، ساهمت به عوامل عدة اهمها عدم تطابق توقعات العرض والطلب والتغيير في سياسة منظمة الدول المصدرة للنفط- OPEC ، فضلا عن ارتفاع الدولار، وقد حملت ازمة انخفاض أسعار النفط الخام آثار كبيرة القت بظلالها على اقتصادات الدول المصدرة له، إذ شهدت تلك الدول مرحلة ركود حاد، كنتيجة متوقعة لأي اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر دخل احادي . [20]

ان انخفاض أسعار النفط الخام في منتصف 2014 شكلت صدمة عرض استثنائية اذ نتجت بدرجة أساس عن عدم تطابق عرض النفط العالمي مع توقعات الطلب عليه، ونتيجة هذه التقلبات في الاسعار أصبح العراق بأمس الحاجة الى تطبيق اجراءات لمواجهة تداعيات انخفاض الأسعار في ضل زيادة اجمالي النفقات العامة ، إن الهدف الأساسي من أية اجراءات حكومية لمواجهة الأزمة المالية الحالية، سوف يتمثّل بضغط وترشيد النفقات ومحاولة ايجاد وسائل تمكن الدولة من خلالها زيادة الايرادات من بعض المصادر التي يمكن تفعيلها بشكل أفضل، اذ تشكّل الايرادات النفطية حوالي 95% من اجمالي الايرادات العامة، في وقت تنخفض

فيه الايرادات غير النفطية من حصيلة الضرائب والرسوم بسبب الظروف الاقتصادية الحالية واجراءات الدولة في تأجيل استحصال بعض الايرادات ، [14]ومن أجل التأسيس لسياسات اقتصادية ناجحة، لابدأن تعمل الحكومات المقبلة لإخراج الاقتصاد العراقي من ريعته الشديدة والذهاب الى سياسات التنويع الاقتصادي في اطار اجراءات الأمد الطويل وينبغي أن ترتكزعلى دور فاعل للقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، لتقليل الاعتماد على ايرادات النفط وزيادة حصيلة الايرادات غيرالنفطية,والجدول الاتي يوضح كميات النفط المصدرة وسعر برميل النفط:-[3]

الجدول (3) يبين كمية النفط المصدر(مليون) وسعر البرميل (دولاراً) في العراق للمدة(2012-2022)

السنة	كمية النفط الخام المصدر (مليون برميل)	معدل سعر البرميل (دولاراً)
2012	887	106.00
2013	872	102.30
2014	918	91.60
2015	1،097	44.70
2016	1،208	36.10
2017	1،208	49.30
2018	1،410	66.60
2019	1،449	61.06
2020	1،255	38.42
2021	1،259	68.39
2022	1،359	95.62

نلاحظ من الجدول اعلاه ان كمية النفط المصدر في العراق في تذبذب,بلغت كمية النفط المصدرة887 مليون برميل في عام2014 وسعرالبرميل كان بحدود106 دولاراً الا انه في عام 2022 ازداد كمية النفط المصدرة لتبلغ 1،359مليون برميل وكان معدل سعر بيع البرميل 95.62 دولا، اي انه على الرغم من زيادة الكمية المصدر من النفط نلاحظ انخفاض سعر البيع ولهذا السبب لا يمكن اعتماد على الايرادات النفطية بشكل كامل لكي نتجنب الازمات المالية التي يمكن ان تحدث في حال انخفاض الانتاج النفط وانخفاض اسعاره .

7.5 مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

هناك مؤشرات عدة معتمدة لقياس التنويع الاقتصادي نذكر منها[9]

1- درجة التغيير الهيكلي:ويدل هذا المؤشر على ارتفاع او انخفاض الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي GDP.
2- نسبة الصادرات غيرالنفطية الى مجموع الصادرات:اذ تدل زيادة الصادرات غيرالنفطية على زيادة التنويع الاقتصادي.
3- أستقرار الناتج المحلي الاجمالي وعلاقته بأسعار النفط: حيث ان التنويع الاقتصادي يفترض ان يحد من عد الاستقرار الاقتصادي للمتغيرات الاقتصادية.
4- نسبة الايرادات غير النفطية الى مجموع الايرادات:ويدل هذا المؤشر على النجاح في ايجاد مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.
5- ارتفاع الاهمية النسبية للقطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي: حيث يعد هذا المؤشر مؤشرا باتجاه التنويع الاقتصادي لمدى اسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الاجمالي.

وهناك مؤشرات معتمدة كصيغ احصائية لقياس التنويع الاقتصادي نذكر منها[8]

1.7.5 مؤشرهيرشمان-هرفندال:

وهو من اكثر المؤشرات استخداما لقياس التنويع الاقتصادي وبصيغ عدة منها

$$H.H.I=10000\sum_{i=1}^{n} si^2 \quad (1)$$

حيث ان si المساهمة النسبية للمتغير مثل المساهمة النسبية للقطاعات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي فاذا كانت النتيجة اكبر من (1800) هناك تخصص وليس تنويع (لايوجد تنويع)اما اذا كانت النتيجة بين (1000-1800) فيعني هذا يوجد تنويع معتدل او متوسط ،اما اذا كانت النتيجة اقل(100) فهناك تنويع عالي وهناك صيغة اخرى وهي ان :

$$H=\frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}(\frac{X_i}{X})^2}-\sqrt{\frac{1}{N}}}{1-\sqrt{\frac{1}{N}}} \quad (2)$$

N:عدد القطاعات، $\frac{xi}{x}$ الاهمية النسبية للقطاعات

2.7.5 مؤشر اوكايف okve-index

وصيغته

$$\sum\left(si-\frac{1}{n}\right)^2 \quad (3)$$

حيث ان N عدد القطاعات ، S مساهمة العمالة في القطاع

يعرف تقرير الأمم المتحدة (2016) مؤشرات التنويع الاقتصادي بأنها "مجموعة الأساليب الفنية التي من خلالها يتحدد نوع ودرجة التنوع الاقتصادي في بلد ما، وتتعدد هذه المؤشرات ودرجة وملاءمتها وكفاءتها في قياس درجة التنويع ،ويأتي في مقدمتها مؤشر هيرفندال - هيرشمان. وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على مؤشر هيرفندال - هيرشمان ويرمز له بـ (HHI) وهو مؤشر مركب يقيس درجة التركيز في صناعة أو قطاع ما، ويلاحظ في هذا المؤشر أنه يقيس ظاهرة عدم التنويع وليس التنويع نفسه، أي

بمعنى أنه كلما ارتفعت قيمة المعامل ازداد عدم التنويع وانخفض التنويع، وكلما انخفضت قيمة المؤشر قل عدم التنويع وارتفعت درجة التنويع، وفي هذا البحث استخدم الباحث لقياس نسبة مساهمة القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي الاجمالي او الايرادات العامة [13] وكما موضح في الجدول الاتي:-

الجدول (4) يبين نسبة الايرادات غير النفطية الى اجمالي الايرادات والى الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولاراً)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	الايرادات العامة	الايرادات غير النفطية	%الايرادات غير النفطية/الايرادات العامه	%الايرادات غير النفطية/الناتج المحلي الاجمالي
2009	98،987	47187.48	2983.15	6.32	3.01
2010	117،138	59419.76	2308.92	3.89	1.97
2011	169،805	85469.04	1631.25	1.91	0.96
2012	190،290	102458.3	2460.82	2.40	1.29
2013	205،235	97570.66	2649.96	2.72	1.29
2014	196،493	90383.04	7130.54	7.89	3.63
2015	143،413	56958.23	12988.54	22.80	9.06
2016	157،820	46031.53	8580.54	18.64	5.44
2017	175،652	65317.53	10358.13	15.86	5.90
2018	211،146	75774.18	8542.23	11.27	4.05
2019	216،727	91004.2	7065.2	7.76	3.26
2020	154،592	55448.1	1263.1	2.28	0.82

الجدول (5) يبين نتائج اختبار مؤشر هرفندال-هرشمان (H.H.I)

المؤشر / السنة	2012-2009	2016-2013	2020-2017	2020-2009
اهمية الايرادات غير النفطية الى الايرادات العامة	64.4	936.9	443.9	1445.3
اهمية الايرادات غير النفطية الى GDP	15.5	126.5	62.5	204.5

وحسب مؤشر هيرفندال– هيرشمان فان مساهمة الايرادات الغير نفطية نسبة للإيرادات العامة بلغت64.4 لعام 2009-2012 وهذا يعني وجود تنويع بسيط خلال الفترة الجزئية الاولى، ومن عام2013-2016 بلغت نسبة المؤشر936.9وايضا خلال هذه المدة عبرالمؤشرعن تنويع بسيط وكذلك الحال للفترة من عام2017-2020 بلغت(443.9)،اما اجمالي السنوات من 2009-2020 بلغت نسبة المساهمة 1445.3 وهذا يعني وجود تنويع متوسط او معتدل في اجمالي الايرادات غيرالنفطية الى الايرادات العامة، اما بالنسبة الى نسبة مساهمة الايرادات غيرالنفطية الى الناتج المحلي الاجمالي كانت لعام2009-2012 وجود تنويع في هذه الفترة ،2013-2016 بلغت 126.5 وهذا يعبرعن تنويع بسيط،اماالفترة الممتدة بين عام2017-2020 كانت نسبة التنويع جيدة ،اماجمالي مساهمة الايرادات غيرالنفطية الى الناتج المحلي الاجمالي لعام2009-2020 بلغت204, فكان التنويع قليل.

6. الاستنتاجات

1- اثبت تطبيق مؤشرات التنويع الاقتصادي أن الاقتصاد العراقي يتميز بانخفاض درجة تنوعه، فقد أوضح تحليل الناتج المحلي الاجمالي في العراق وفقاً لمكوناته القطاعية مدى الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه هذا الناتج، اذ يسيطر النفط على ما يقارب تلتي الناتج في حين تسهم بقية القطاعات مجتمعة في الثلث الآخر، مما ينعكس سلباً على الهيكل الاقتصادي .

2- يمتلك العراق فرص ومصادر و موارد اقتصادية عديدة ومتنوعة يمكن من خلال استثمارها بشكل أمثل وخلق مستوى جيد من التنويع الاقتصادي، اذ ان استغلال تلك الفرص والموارد في مختلف القطاعات الاقتصادية التي تتمتع بميزة نسبية، يمكن أن تؤدي الى تحقيق مستوى مرتفع من التنافسية إلى الدرجة التي تدفع بتطوير هذه القطاعات عبر رفع مستوى إنتاجيته وكفأتها، وبالحصيلة ستوسع القاعدة الإنتاجية للقطاعات غير النفطية في الاقتصاد العراقي ويزداد مستوى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى الحد الذي يقلل من الاعتماد المطلق على ناتج القطاع النفطي، مما يساعد على توليد حالة من الاستقرار الاقتصادي نتيجة لتقليل الارتهان لتذبذبات اسعار النفط عالمياً.

3- فيما يخص مساهمة القطاعات غيرالنفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد أشارت نتائج تقدير مؤشر هيرفندال-هيرشمان للتنويع بأنه كان متدنياً وهذا ما يؤكد هيمنة القطاع النفطي على بقية القطاعات الاقتصادية من حيث نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

7. التوصيات

1. العمل على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بالاتجاه الذي ينمي القطاعات الاقتصادية الإنتاجية لكي تحتل المكانة التي تتناسب مع الموارد والإمكانيات المتاحة ولاسيما قطاعي الزراعة والصناعة،إضافة إلى توظيف الإيرادات المتأتية من القطاع النفطي التنمية وتطويرقطاعات الاقتصاد المختلفة من أجل تنويع القاعدة الإنتاجية.
2. توفير الفرص لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير المتطلبات الأساسية لقدوم المستثمر كتوفير البيئة التشريعية والمتكاملة . فضلا عن إلى إقامة المناطق الحرة لما لها من عنصر جذب قوي للمستثمر الأجنبي.
3. ينبغي على العراق أن يسلك طريق التنويع الاقتصادي ويبتعد عن القطاع الريعي تدريجيا في بناء اقتصاده المحلي خاصة على المدى الطويل كونه يتميز بالدرجة الأولى أنه مورد طبيعي قابل للنضوب وبالدرجة الثانية أنه يتعرض لمخاطر التقلبات الدورية في الأسواق الدولية مما يعرض برامج التنمية للخطر، وعليه يجب الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة ومتجددة لضمان تحقيق النمو الاقتصادي.

4. تفعيل دورالسياسية المالية بشكل اوسع من خلال استعمال ادواتها بشكل يتناسب مع تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الضرائب على السلع المستوردة واعطاء تسهيلات واعفاءات للمنتجين من اجل زيادة الصادرات غيرالنفطية .

المصادر

[1] أحمد عمر الراوي، رؤى تحليلية للوضع الاقتصادي العراقي بعد 2014 ،الطبعة الاولى، دار الدكتور للعلوم الاقتصادية والادارية .2019 ،بغداد ،ص233.

[2] أحمدعمرالراوي،دراسات في الاقتصاد العراقي بعد2003الواقع والتحديات،الطبعةالاولى2018،بغداد،ص206.

[3] أسراء سعد فهد، تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية على معدلات البطالة في العراق للمدة (1970 – 2020)،مجلة الادارة والاقتصاد،العدد129، 2021،ص378.

[4] ألأمم المتحدة. UNIES، ورشة عمل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بشأن التنويع الاقتصادي، اتفاقية العمل الإطارية بشأن تغير المناخ، 2003 ،ص 19.

[5] بشيرهادي عودة الطائي،دورواهمية التنويع الاقتصادي في العراق،مجلة اقتصاديات شمال افريقياالعدد2المجلد17، ص52 .

[6] جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للإحصاءوالابحاث،التقريرالاقتصاديالسنوي،2019 .

[7] حسن عواضة وعبدالرؤوف قطيش،المالية العامة (الموازنة-الضرائب-الرسوم) دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الخلود للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1995، ص 10.

[8] رشا مجدوب ،الاستثمار الاجنبي المباشر كاليه للتنويع الاقتصادي في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ،2020،ص53.

[9] صنيف احمد وعزوز احمد ،محددات التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية ،مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة،العدد2022،2،ص413.

[10] عبد الرحمن عبيد جمعة، اثر الهيمنة المالية الحكومية على فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2012، ص 82- 85 .

[11] عبد الكريم جابر شنجار وبهاء عبدالوهاب عبدالحسين ،سبل النهوض بالتنويع الاقتصادي في العراق ما بعد عام 2003 المحددات والفرص، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ،العدد65 ،الجزء 1 ،ص 15.

[12] عبدالكريم جابر العيساوي وبهاء عبد الوهاب، سبل النهوض بالتنويع الاقتصادي في العراق مابعد عام 2003 (المحددات والفرص)، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، العدد 65، ص 366.

[13] عثمان حزام المطيري ،اثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ،مجلة العلوم الاقتصادية ،العدد23،مجلد6،ص147.

[14] عدنان حسين الخياط، تأثير انخفاض اسعار النفط على الرواتب في موازنة العراق 2020،مركز الدراسات الاستراتيجية /جامعة كربلاء، للاطلاع http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp

[15] علي اسماعيل عبد المجيد ،الهيمنة المالية للدولة الريعية وانعكساتها النقدية في العراق للمدة (2004 – 2012) ،رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ،2014، ص55.

[16] علي خليل وسلمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للطباعة، عمان، 2000 ،ص 267.

[17] فاطمة فرج سعد وجعفر باقر ،تحليل واقع التنوع الاقتصادي في العراق للمدة(2003-2017) مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،(العدد47؛مجلد 12) ،2020، ص45.

[18] كريم سالم حسين، اشكالية التنويع الاقتصادي في العراق الممكنات والفرص المتاحة، وقائع مؤتمر البيان السنوي الاول، مركز البيان للدراسات والتخطيط،بغداد،2017 ،ص73.

[19] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، نظرية مالية الدولة والسياسة للنظام الرأسمالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص . 12

[20] مجلة الدراسات النقدية والمالية ،البنك المركزي دائرة الاحصاء والابحاث ،المؤتمر السنوي الرابع،2018.

[21] محمد شاكرعصفور،اصول الموازنة العامة ،ط6 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان،2014،ص67.

[22] محمد مجيد رسولي،التنويع الاقتصادي ودوره في التخفيف من اثار تقلبات اسعار النفط العالمية على الموازنة العامة في العراق للمدة 2004-2020،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ،مجلد17،العدد17،ص573.

[23] مناف مرزه نعمه وعلياء كاظم عيال ،تحليل اسس العلاقة بين صادرات النفط الخام وبعض مؤشرات التنويع الاقتصادي دراسة قياسية للمده (2004-2020) ،مجلة وارث العلمية ،مجلد 5، العدد اصدار خاص في مايو 2023 ،ص 239.

[24] مهدي سهر غيلان ،دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق ،مجلة جامعة كربلاء العلمية،مجلد5،عدد2 ،ص 37.

[25] نزار سعد الدين العيسى، أبراهيم سليمان القطف، الاقتصاد الكلي (مبادىء وتطبيقات)، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر ،عمان، 2006، ص 299.

DOI: https://doi.org/10.31272/jae.i146.1332
Available online at: https://admics.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/admeco

Journal of Administration & Economics

Mustansiriyah University
College of Administration & Economics

P-ISSN: 1813 - 6729

E- ISSN: 2707-1359

Economic Diversification in Iraq Amid Financial Policy Measures and Oil Price Fluctuations

Huda Mahdi Al-Bayati
Economics, College of Administration and Economics, University of Karbala, Karbala / Iraq
Email: Huda.mahdi@uokerbala.edu.iq, ORCID ID:\ https://orcid.org/
Ghosun Kazem Obaid Al Jarallah
Economics, College of Administration and Economics, University of Karbala, Karbala / Iraq
Email: ghasun.k@uokerbala.edu.iq, ORCID ID:\ https://orcid.org/

Article Information

Article History:
Received: 27 / 2 / 2024
Accepted : 13 / 11 / 2024
Available Online: 1 / 12 / 2024
Page no : 166 – 173

Keywords:
Economic diversification - fiscal policy - oil prices.

Correspondence:
Researcher name:
Huda Mahdi Al-Bayati
Email:
Huda.mahdi@uokerbala.edu.iq

Abstract

This research aims to stand on the reality of economic diversification in Iraq in light of the fluctuations in global oil prices and the financial policy measures represented by studying public revenues and oil and non-oil revenues in Iraq and measuring their diversity using some indicators of measuring economic diversity, where it became clear that the relative contribution of the oil sector to the gross domestic product increased with a sharp decline in the contribution of economic sectors to the formation of this product and a decrease in economic diversification in these sectors, despite the availability of financial and human capabilities in Iraq that qualify it to be one of the most economically diversified countries, but the economic and security conditions that it went through prevented achieving this, which made the Iraqi economy hostage to structural and structural differences that were clearly reflected in its economic performance, so the researchers recommend the necessity of increasing the relative contribution of economic sectors to the formation of the gross domestic product and added value in preparation for enhancing economic diversification.